

## مجلس نواب 2014... «شي فاشل»

هتاف دهام

«شي فاشل»، يمكن أن تكون الصفة الإبرز للبرلمان اللبناني خلال العام 2014. فقد تخلّى بإرادته أو رغماً عنه عن الأدوار المنوطة به، كما كل برلمانات العالم وهي التشريع والرقابة على أعمال الحكومة وتمثيل الشعب أمام الحكومة. لكن هذه المهام لم يكن لها مكان في أجندة برلمان 2014 الذي مدد لنفسه في عام 2013، وتحول منذ ذلك الحين إلى عاقل من العمل.

لقد ذهب المجلس النيابي في عام 2014 ضحية الأزمة التي تعصف بالبلاد منذ بدء الأزمة السورية. كان البرلمان طوال الأشهر الـ12 رهينة سياسة المقاطعة والتعطيل واعتمدها فريق 14 آذار، والتي أثبتت أنه لا يريد لهذه المؤسسة أن تعمل أو تُشَرع، انطلاقاً من الحسابات المذهبية التي انتهجها فريق المستقبل منذ استقالة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي.

لم تشهد القاعة العامة للمجلس النيابي هذا العام الذي ينتهي غداً حضور الـ 128 نائباً ولو لمرّة واحدة. رياح الخلافات السياسية التي هبت بين تيار المستقبل من جهة وحزب الله من جهة أخرى دفعت كلا من معسكري 8 و 14 آذار والوسطيين إلى الغفاه كل على ليلاده، فكان انعدام التشريع.

قلّة من النواب تحضروا إلى مكاتبها، لمتابع شؤون الناس، أو لحضور جلسات اللجان النيابية التي على سبيل المثال لجنة المال، لا يكتمل نصابها أو يطير فجة لداغاية في نفس تيار المستقبل، «فيما آخرون، يسرحون ويمرحون في مقاهي ساحة النجمة، يتبادلون الكناك، لا سيما مع انتهاء موعد كل جلسة تتعدّد لانتخاب الرئيس. غابت رقابة المجلس عن عمل الحكومة التي مُنحت الثقة في جلستين عقدتا في 19 و 20 آذار الماضي. اللجنة النيابية لمتابعة مسالة تنفيذ القوانين التي شكلها رئيس المجلس النيابي نبيه بري برئاسة النائب ياسين جابر في الشهرين الأخيرين من السنة، «ما طلع من أمرها شيء»، فينك 60 إلى 70 قانوناً صدرت منذ سنوات متفاوتة ولم تطبق، ومنها ما يتعلق بالفساد والنساء والمجالس والمدى المستهلك، الحدّ من التدخين وتنظيم صنع وتغليف وبيع منتجات التبغ، معاقبة جريمة الاتجار بالخاص، حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري، قانون السير الجديد، وكثير من القضايا المطروحة، الوزراء يتصرفون وكان لا سلطة فوق رؤوسهم. لقد عقدت اللجان اجتماعات مع البرلمانيين بزي وتمام سلام، ووزيري الأشغال العامة غازي زعيتر والاقتصاد آلان ككيم، حصلت على التزامات من وزير الأشغال والاقتصاد في ما يتعلق بالقوانين المتعلقة بوزاراتهم، إلا أن هذه الالتزامات لم تدخل حيز التنفيذ بعد. أعلنت اللجنة أنها ستعقد مؤتمراً صحافياً توضح خلاله أسباب تلك الازدواج في تنفيذ القوانين، إلا أن السؤال هل ستستمر هذه اللجنة في عملها؟ أم أنها ستفرط؟

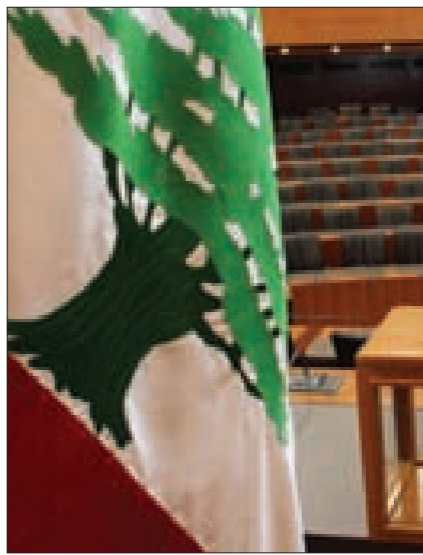
تعطل دور المجلس في انتخاب رئيس للجمهورية، في ظل تشبث كل من الفريقين بمرشحه للرئاسة. جلسات انتخاب الرئيس التي كان يحضرها نواب 14 آذار والتحرير والتنمية واللجان الديمقراطية، لم تضم أكثر من 70 نائباً على مدى الجلسات الـ 16 التي دعا إليها رئيس المجلس، باستثناء الجلسة الأولى التي اكتمل فيها النصاب بـ 86 نائباً وانتهت بحصوله 48 صوتاً لرئيس حزب «الوقوات» سمير ججع و52 ورقة بيضاء



16 صوتاً لهنري الحلو وصوت للرئيس أمين الجميل و7 أوراق ملغاة، أما الجلسات الـ 15 فلم تكن أكثر من استعراض للعصلاّت. لم يمل نواب «المستقبل» و«الوقوات» عن كبل التهم لحزب الله وتحمله مسؤولية الوضع الأمني بسبب تدخله في سورية، ولرئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون مسؤولية تعطيل الانتخابات الرئاسية. فكان الأخير الحاضر الملك التمديد مندواً للمجلس غير منتج من دون الحاجة تكرار الاستطوانة نفسها أن الجنرال يرفض التنازل عن منطوقنا أو لا أحد.

وعليه، لمن يتذكر ديوانية النائب ميشال المر عندما كان وزيراً للداخلية في الصناع، فإن هذه الديوانية كانت تجمع ما لا يقل عن 77 سياسياً، في حين أن «ديوانية» مجلس النواب لم تجمع أكثر من 70 نائباً إلا في جلستي التمديد والجلسة الأولى لانتخاب الرئيس. فالخلافات السياسية والزاعات المذهبية، وسياسة ابتزاز الآخر، قفرت عند نواب التيار الأزرق فوق التشريع. صب تيار المستقبل جام غضبه على المجلس النيابي، بتعطيله جلسات العامة المخصصة لإقرار سلسلة الرتب والرواتب، بحجج مختلفة، تارة أنه لا يجوز التشريع في ظل حكومة تصريف أعمال، تارة لا يجوز التشريع في غياب رئيس للجمهورية، وتارة أخرى لا يجوز إقرار السلسلة حرصاً على الاستقرار النقدي في البلد وعدم تعريضه إلى الانكسار.

وبناء على ذلك، طوى مجلس النواب عام 2014 صفحات اقتراح تعديل واستحداث بعض المواد القانونية الضريبية، لغايات تمويل رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور واعطاء زيادة غلاء معيشة، للموظفين والمتقاعدين والإجراء في الإدارات العامة وفي الجامعة اللبنانية والبلديات والمؤسسات العامة غير الخاضعة لقانون العمل، وتحويل رواتب الملاك الإداري العام وأفراد الهيئة التعليمية وترتبة والتعليم العالي والإسلامية العسكرية، لم يقر البرلمان السلسلة حتى مقال التمديد أو ما يسومونه بتشريع الضرورة، ولن يقرها في عام 2015 إلا بصيغة سياسية، تبرز ذمة رئيس كتلة المستقبل فؤاد السنيورة من التهم المالية الموجهة إليه، تقوم على دفن الـ 11 مليار دولار، وتشريع 69



صندوقة الانتخاب تنتظر النواب

## حزب الله و«اللقاء الوطني»:

### لتعميم الحوار على جميع الأطراف

رحب حزب الله واللقاء الوطني «بأي خطوة تؤدي إلى تقارب اللبنانيين في ما بينهم، وأكد ضرورة تعميم هذا الحوار لينتمل جميع الأطراف. جاء ذلك في بيان مشترك أثار استقبال رئيس المجلس السياسي في حزب الله السيد إبراهيم أمين السيد وفقاً من «اللقاء» برئاسة الوزير السابق عبد الرحيم مراد، في حضور مسؤول ملف الأحزاب محمود قطامي ومعاونته على ضاهر. وتناول المجتمعون الأوضاع السياسية المحلية والإقليمية، وخصوصاً

## معلولي: لتحصين لبنان من الأخطار



خلال عشاء النواب السابقين

أهل رئيس رابطة النواب السابقين النائب السابق لرئيس مجلس النواب ميشال معلولي «أن يحمي الله لبنان من خطرين وجوديين: الأول هو النازحين السوريين والثاني التنظيمات التكفيرية». وأشار في كلمة القاها خلال الحفل السنوي للرابطة بمناسبة الإعياد في مطعم «تاليران»، إلى التحرك الذي قامت به الهيئة الإدارية للرابطة لمعالجة هذين الخطرين مع الرؤساء والوزراء المختصين والقادات الأمنية، والمطالبة بدعوة مجلس الجامعة العربية إلى الانعقاد وإنشاء صندوق إقامة مجمعات سكنية، وليس مخيمات، على الأراضي السورية الأمانة بحماية عربية ودولية».

وأضاف: «أما في ما يتعلق بخطر الكفريين، والمثال ما يجري في بلدة عرسال، فطالب السلطات المختصة بتطبيق القانون الصادر عام 1969 والذي يقضي بإنشاء أنصار للجيش، وخصوصاً في القرى الحدودية».

ودعا معلولي إلى «إجراء انتخابات نيابية وبالتالي انتخاب رئيس للجمهورية، وذلك لإعادة النظام الديمقراطي البرلماني إلى لبنان الذي هو الحصن الحصين الذي يحفظ لبنان من التورات والتداعيات التي تفتت بلدان العالم العربي».

## البناء

## حكومة الـ 24 رئيساً: المحاصمة أبرز إنجازاتها

حسين حمّود

بعد شعور موقع رئاسة الجمهورية منذ أيام الماضي، أصبح للبنان 24 رئيساً من مختلف الطوائف والمذاهب. يحكمون بالتوافق وإلا باستطاعة أي رئيس بمفرده إسقاط أي قرار ولو تبناه زملاؤه الثلاثة والعشرون الآخرون، بمن فيهم رئيسهم جميعاً. انهم وزراء المصلحة. أو الضرورة الوطنية. عشرة أشهر مضت على ولادتها القيصرية ولم تسلم بعد من العواصف التي تنذر بإطاحتها. في كل ملف شاكت تنشب معارك الكر والفر بين أعضائها ولا حكم بينهم سوى تأجيل الجلسات وبيت الملفات موضوع النزاع، ومع ذلك استطاعت الحكومة أن تدير دفة الحكم وأن على حساب أعصاب رئيسها «طويل البال»، لكنه في الأونة الأخيرة بدأ يعبر عن استيائه وانزعاجه الشديد من أداء بعض الوزراء. لذا يعول على الحوار الذي بدأ بين تيار المستقبل وحزب الله برعاية رئيس

المجلس النيابي نبيه بري على تخفيف الاحتقان ليس المذهبي فقط بل الحكومي أيضاً. في حصار الدول الأقل إنجازات عديدة للحكومة كما كبوات وسقطات. كذلك أمامها استحقاقات في العام المقبل في حال استمرار التوافق المحلي والاقليمي والدولي على إيالة عمرها. فإماذا حققت الحكومة وأين أخفقت؟

لم تكن ولادة حكومة «المصلحة الوطنية» سهلة. فعلى رغم ترشيح تحالف 14 آذار للنائب عن بيروت تمام صائب سلام لتأليف حكومة جديدة، تخلف حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، والمباركة العربية لا سيما من السعودية، التي خطى بها هذا الترشيح، ومسارة قوى الأمان من آذار إلى مد اليد لابن المصيطبة، وتسميته رئيساً للحكومة في الاستشارات النيابية الملزمة التي أجراها رئيس الجمهورية آنذاك ميشال سليمان، الأمر الذي جعل سلام ينال 124 أصاً من أصل 128. على رغم كل هذه المعطيات الإيجابية، استغرقت عملية التأييد نحو تسعة أشهر بعدما برزت خلافات بين الرئيس المكلف والقوى السياسية من 8 و 14 آذار والتيار الوطني الحر حول توزيع الحقايق ولا سيما السيادة منها، تم على ضوء البيان الوزاري للحكومة العتيدة خصوصاً ما يتعلق بثلاثية «الجيش والشعب والمقاومة». واستمرت التحاذبات والمنكفات والكيديات في هذين الموضوعين، من مطلع نيسان 2013 حتى منتصف شباط 2014 تاريخ «التوافق المرّ» وإبصار الحكومة السلمية النور.

### إشكال جديد: البيان الوزاري

لكن المشاكل «الجينية» للحكومة من تنته عند هذا الحد. فقد برزت إشكالات أخرى أثناء وضع البيان الوزاري الذي يجدد خريطة الطريق لمسار الحكومة، سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً وغيرها من الأمور المتصلة بأداء الدولة. ونظراً إلى انعدام التوافق السياسي بين مكونات الحكومة، وتحديدًا في القضايا الاستراتيجية الكبرى وبالأخص في طريقة التعامل مع العدو «الإسرائيلي» وأطماعه وعدوانيته المتواصلة ضد لبنان، وفي شكل أوسع المشاريع الصويو-أميركية المعدة

### بدأ سلام يعبر عن استيائه وانزعاجه الشديد من أداء بعض الوزراء

### لكن الانفجار ممنوع

للمنطقة وبدعم بعض الدول العربية لها ومنها من تلتمز قوى 14 آذار بتوجهاتها. برز الخلاف حول المقاومة ودورها في ظل هذه المشاريع. فكان البيان الوزاري عقبة أخرى استغرقت أشهراً لتذليلها والاتفاق على صيغة بديلة ثلاثية الجيش والشعب والمقاومة في مواجهة الاعتداءات «الإسرائيلية». وبعد عشر جلسات فاشلة للجنة صياغة البيان، تم الاتفاق في 19 آذار 2014. على صيغة مشابهة للثلاثية مع تغيير المبنى لتصبح كالآتي: «... واستناداً إلى مسؤولية الدولة ودورها في المحافظة على سيادة لبنان واستقلاله ووحدة وسلامة أبنائه، تؤكد الحكومة واجب الدولة وسعيها لتحرير مزارع شيعا وتلال كفرشوبا والجزء اللبناني من قرية العجر، وذلك بشتى الوسائل المشروعة». مع التشديد على الحق للمواطنين اللبنانيين في المقاومة للاحتلال «الإسرائيلي» ورد اعتداءاته واسترجاع الأراضي المحتلة».

### الوزراء الرؤساء

انطلاقة الحكومة بعد ذلك، لم تكن مفروشة إلا أن سلام يدرك هو والوزراء، ان تفجير الحكومة ممنوع حتى وإن ظلت على فوهة البركان وذلك بقرار محلي واقليمي ودولي نظراً إلى شعور موقع رئاسة الجمهورية، وشغل المجلس النيابي وبالتالي فإن انهيار الحكومة يعني سقوط جميع مؤسسات الحكم الدستورية ودخول البلاد في الجهول خصوصاً في ظل التحديات الأمنية الماثلة أمامها لا سيما خطر الإرهاب الذي يملته تنظيمي «داعش» و «جبهة

## محليات سياسية



النصرة» إضافة إلى قضية النازحين السوريين والإعياء الأمنية والاقتصادية المترتبة عليها. ويسجل للحكومة في هذا المجال، قدرتها على الصمود والإسماك بالأمن، في وجه الحروب الإرهابية التي اشعلها في وجهها «داعش» والنصرة» في عرسال وطرابلس وبالقرب من شيعا وما سبقها وتبعها من تفجيرات متنقلة مستهدفة المواطنين الأبرياء ومراكز الجيش، لتبرز لاحقاً قضية العسكريين الثلاثين الذين اختطفهم التنظيمان المذكوران بعد أحداث 2 آب في عرسال.

وفي هذا الملف برز تباين حكومي جديد حول سبل التعاطي مع هذا الملف وابتزاز الخاطفين للحكومة من خلال اشتراطهم مقايضة تحرير العسكريين، بإطلاق سراح عناصر راهبية من سجن رومية. وتسبب هذا الموضوع في افعال بعض الوزراء حرباً الله وتكثّل التغيير والأصلاح وانتهامهم بانهم يعرقلون المفاوضات لتحرير الجنود بسبب رفضهم المقايضة، على رغم تأكيد حزب الله والتكثّل أنّهما ليسا ضد مبدأ المقايضة بالمطلق بل معها لكن بشروط.

ويعد هذا الاضطراب لفت الحكومة «خليفة أزمة» برئاسة سلام وعضوية وزراء الدفاع والداخلية والعدل والخارجية والمال وقادة الأجهزة الأمنية، أوكلت إليها مهمة الإشراف على ملف العسكريين المخطفين. بيد ان البلبلة عادت مسجداً بعد دخول عدد من الوزراء على خط عمل الخلية ومنهم ما تواصل مع الإراهبيين عبر وسائل أوكلا اليهم نقل الرسائل بين هؤلاء الوزراء والخاطفين من دون تفكير جدأ بعدما كانت مجمدة لسنوات. وتصدر الأشارة إلى ان التعيينات شملت 40 وظيفة شاغرة في الفئة الأولى، حافظت الحكومة فيها على طائفة كل وظيفة، باستثناء 3 وظائف في وزارة الداخلية، وهي المديرية العامة للأحوال الشخصية، والمديرية العامة للإشارات والمجالس المحلية، وهيئة إدارة السير والكليات، فيما لا تزال 33 وظيفة شاغرة.

وأكد العديد من الوزراء ان هذه التعيينات التي أهم إنجاز للحكومة «المصلحة الوطنية». أما المراكز التي لم يتفق مجلس الوزراء على إنجازها فهي: المدير العام للتنظيم المدني، رئيس هيئة اوجيرو ومديرها العام، رئيس مجلس الامعار والأعمار، المدير العام للطيران المدني، المدير العام لمؤسسة ايدال، الأمين العام للهيئة العليا للاغاثة، المدير العام لوزارة المهجرين، المدير العام لوزارة الشؤون الإجتماعية، الأمين العام لمجلس النواب، المدير العام للشؤون العقارية، المدير العام للأثار، رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي، رئيس لجنة بورصة بيروت، المدير العام للنطق والمباني، المدير العام لتلفزيون لبنان ورئيس الهيئة المنظمة للاتصالات.

وعلى رغم اكتشاف الوزراء «الوصفة السحرية» لتسيير العمل الحكومي، فإن الطريق لم يخل من الكمائن ومعارك الكر والفر وحتى النكد، في عدد من الملفات أبرزها قضايا تتعلق بتمديد العقد مع شركة «سولكلين» ومطامر النفايات الصلبة وقطاع الخليوي وغيرها من الملفات. وقد تسببت هذه الملفات بعواصف حكومية شديدة ما دفع بالرئيس سلام إلى الهمس بداية بإنزعاجه من أداء بعض الوزراء مجدداً ووزراء حزب الكتائب، ثم بدأ يجهز بهذا الإنزعاج الذي تحول إلى استياء وعدم رضا عن عمل الحكومة محذراً من تراكم السلبيات وأصفاً الوضع الحكومي بأنه غير مريح.

### حضور دولي من دون ترجمة

أما على الصعيد الخارجي، فقد حافظت الحكومة على حضور لبنان الدولي من خلال كثرة الزيارات التي يقوم بها الرئيس سلام ووزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل إلى الخارج والمشاركة في المؤتمرات الدولية طارحين فيها القضايا التي تشكّلان التحدي الاخطر على لبنان وهما الإرهاب والنازحين وحشد الدعم للبنان لمواجهة أخطارهما على وجوده، لكن لم يترجم شيء منه على الأرض.



مجلس الرؤساء